



القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي في نطاق القانون الخاص (دراسة مقارنة)

م.د. نرجس محمد سلطان

قسم القانون الخاص، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، العراق

narjismohammedsultan@aliraqia.edu.iq

الملخص

في ظل الانتشار الواسع لاستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي وتدخلها في مختلف مجالات الحياة، وما رافقها من عيوب وثغرات ناتجة عن الخطأ أو الاهمل وتعرض الاشخاص البعض الانتهاكات الموجبة للتوعيض، فقد دعت الحاجة إلى التصدي التشريعي لنجاوز الاشكاليات التي واكبت هذه التقنية، فبدءً من الولايات المتحدة الأمريكية التي تتنوع فيها الآراء حول فرض قواعد اخلاقية وقانونية لضبط ايقاع هذه التقنية، ودفع الضرر من خلال تشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي، ثم جاءت من بعدها قرارات الاتحاد الأوروبي وأخرها اللائحة الأوروبية المنسقة لقواعد الذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢٤ والتي تثبتت المسؤولية المدنية على المنتج والمطور، ومن ثم المعالجة التشريعية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التي تعد من التجارب الناجحة في محاولات وضع الاطار التشريعي لهذه التقنية، والتي يقف على النقيض منها التشريع المدني العراقي الذي يعاني من ضعف في تنظيم ما ينتج عن استخدام الذكاء الاصطناعي من معوقات.

الكلمات المفتاحية : القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي، لائحة الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢٤، القانون الخاص.



The Harmonized Rules of Artificial Intelligence within the Scope of Private Law (A Comparative Study)

Asst. Lecturer Narjes Mohammed Sultan

College of Law and Political Science, Iraqi University, Baghdad, Iraq

Abstract

In light of the widespread use of artificial intelligence technology and its integration into various fields of life, along with the accompanying shortcomings and gaps arising from fault-based liability or negligence, which have led to certain violations warranting compensation, the necessity has emerged for legislative intervention to overcome the challenges accompanying this technology. This began with the United States, where extensive debates arose concerning the imposition of ethical and legal standards to regulate the deployment of this technology and mitigate potential harm through AI-specific legislation. Subsequently, the European Union introduced regulatory measures, culminating in the 2024 Coordinated Regulation on Artificial Intelligence, which established civil liability upon producers and developers. Thereafter, legislative approaches in the United Arab Emirates and the Kingdom of Saudi Arabia followed, representing successful attempts to establish a regulatory framework for this technology. In stark contrast, however, the Iraqi Civil Code continues to suffer from deficiencies in addressing the obstacles arising from the use of artificial intelligence.



المقدمة

في خطوة مواكبة لتزايد الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي، اتجهت دول الغرب وبعض الدول العربية الى وضع قواعد قانونية منسقة للذكاء الاصطناعي، بما يتسم مع طبيعة هذه البلدان وما تحمله من أيديولوجيا التي لا بد من ان تقييد استخدام هذه التقنية بمزيد من حفظ الحقوق والحد من الاضرار بمستخدميه كنتيجة طبيعية للتطور الذي يتطلب وقتاً تكتشف فيه التغيرات وتُشخصُ فيه المخالفات التي تجري بسبب الاستخدام غير الآمن لهذه التكنولوجيا، وبالرغم من أن الامر في بادئه كان يقتصر على تداول المعلومات الشخصية والبيانات في بعض الواقع الالكتروني، الا أن الامر تعدى ذلك ومضى استخدام الذكاء الاصطناعي وتداخله في اغلب مجالات الحياة، مما ادى الى ضرورة فرض قواعد الاخلاق والقانون في كثير من الدول واستدعى الى وضع معالجة لما حدث من اخطاء رافقت ظهور هذه التقنية، بالإضافة الى إقرار قواعد عامة متყق عليها للحد من الانتهاكات المستقبلية التي قد تحدث جراء العمل بالذكاء الاصطناعي، وهذا ما اخذت به الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي حين طوّرت هذه التقنية الثورية بقواعد أخلاقية وأخرى تنظيمية ناهيك عن قواعد العقوبات التي أدرجتها ضمن لائحة الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢٤، لتكون أول لائحة تتناول مسائل الذكاء الاصطناعي بتفصيلاً أكثر، وقد أخذت بهذا المنحى الامارات العربية المتحدة وال سعودية في فرض نظام قانوني خاص بهذه التقنية، في ظل غياب منظومة تشريعية حديثة خاصة بهذه التقنية في العراق.

وعلى هذا الاساس سنسعى في بحثنا هذا الى تطبيق القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي في أمريكا وأوروبا مقارنة ببعض التشريعات العربية، لهذا سيسقط البحث الى:

المبحث الأول/ تأصيل القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي

المطلب الأول/ التأصيل الأخلاقي للقواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني/ التأصيل القانوني للقواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني/ اثر القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي على القانون الخاص

المطلب الأول/ اثر القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي على العقد

المطلب الثاني/ اثر القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي على المسؤولية المدنية



المبحث الأول

تأصيل القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي

اتجهت الدول المتقدمة الى فرض القواعد الأخلاقية والقانونية الخاصة بـ تقنية الذكاء الاصطناعي لفرض فرض المعايير الأخلاقية والدينية والتنظيم القانوني لتقويم هذه التقنية والحد من اضرارها ومواكلة تقدمها السريع خطوة بخطوة، فبادئ الامر حين وضعت هذه التقنية كانت خالية من المعيار الاخلاقي الامر الذي شكل انتهاكا للحقوق والحريات للمجتمع المدني، وفي ظل فرض هذه القواعد سيؤدي الامر في نهاية المطاف الى التزام منتجي الذكاء الاصطناعي بالشفافية والوضوح وهذا ما سنتطرق اليه في مبحثنا هذا في مطلبين.

المطلب الأول

التأصيل الأخلاقي للقواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي

يذهب الكثير من الفلاسفة الى تأطير الأخلاق بمفاهيم معينة ومنحها الأهمية والقوة وربطها بالحياة الجيدة، لما لها من نفع على مستوى الفرد والجماعة، فنجد الفيلسوف الفرنسي (بول ريكور) يشير الى أن قواعد الأخلاق هي نظام قيم يتتيح معرفة ما اذا كان السلوك جيد ام لا، وتتصف بكونها غير الزامية (Paul Ricoeur, 1995. 20.) ، هذا المفهوم ارتبط فعلا في المجتمعات الإنسانية والقى بظلاله على كافة نواحي الحياة، ولا يستثنى من ذلك ارتباط قواعد الأخلاق بكل ما هو قابل للتطور، بل لا يبالغ ان قلنا أن التطورات لا تأخذ مداها الفعلى ان لم تخضع لقواعد الأخلاق، وها هو الذكاء الاصطناعي ومنذ نشأته الى اليوم واكتبه القواعد والمواثيق المنظمة لاستخدامه.

فعلى الرغم من عدم الزامية قواعد الأخلاق، إلا انها وجدت سبيلا في اعتراض الانتهاكات الناجمة عن استخدام هذه التقنية، خاصة اذا ما علمنا أن هنالك ضعف بالمعرفة القانونية من قبل مطوري الذكاء الاصطناعي واختلاف قواعد الأخلاق من مجتمع لأخر، وخير مثال على ذلك ما أوردته شركة (Google) الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي من مبادئ أخلاقية تمثل نهجها امام المجتمع الدولي ، على الرغم من الضعف الذي يشوب المنظمات الممثلة للمجتمع الدولي كالامم المتحدة التي لم يكن لها تدخل ملحوظا في



فرض قواعد الاخلاق او القانون أو حتى وضع مفاهيم واضحة يلتزم بها مطورو هذه التقنية، الا ان السياسات الخاصة للدول وقفت بوجه الانحراف الذي واكب استخدامها، فنلاحظ ان سياسة الولايات المتحدة الامريكية واوروبا أرغمت شركة Google على وضع مبادئ أخلاقية تلتزم بها الشركة امام مستخدمي هذا النظام (Twitter, Facebook) وكذا فعل غالبية المطوريين في (<https://ai.google/principles>)، ناهيك عن شركات المصنعة للمركبات ذاتية القيادة التي قد تحدث إضرار للغير نتيجة لاعتمادها على أنظمة الذكاء الاصطناعي، ونذكر هنا شركة (BMW) التي وضعت السياسة الأخلاقية للشركة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي في أكتوبر ٢٠٢٠ (<https://www.press.bmwgroup.com/global/>)، بعد فرض هذه المعاير من قبل الحكومة الالمانية.

وقد كانت اهم القواعد الأخلاقية التي سعت سياسات الدول الى تثبيتها هي ما تتعلق بمسألة تداول البيانات الشخصية والملكية الفكرية وحماية الحقوق المدنية لأفراد المجتمع المدني، للحد من إمكانية استغلالها بطرق لا أخلاقية أو حتى مجرد التفكير بأن خلو الذكاء الاصطناعي من قواعد الاخلاق امر مثير للشك ومحظ خلاف، فبهذا الخصوص على سبيل المثال تم رفض طلب احد الأشخاص في الولايات المتحدة الامريكية للحصول على رهن عقاري حيث ان خوارزميات قاعدة البيانات هي من تختار مستحق الرهن، فتقديم المتضرر بشكوى ضد البنك بدعوى التمييز العنصري (لكونه من ذوي البشرة السمراء) وان الخوارزمية تعمدت تجاهل طلبه بناء على مدخلات موجودة في موقع الانترنت تأخذ بالتمييز العنصري، وبعرض المسألة على لجنة مختصة من قبل المحكمة وجدت ان خوارزميات البنك تقبل طلبات المتقدمين البيض اكثر من السود، ففجاعت البيانات التي يستخدمها الذكاء الاصطناعي توافق المدخلات السابقة مع معلومات مقدمي طلبات الرهن العقاري من مكان الولادة ومحل السكن والتمييز على أساس مناطق تواجد البيض ومناطق تواجد السود، التي يستطيع الذكاء الاصطناعي من خلالها فصل طلبات البيض عن السود وترجح أحدهما على الرغم من توافق استيفاء المتطلبات من جميع المتقدمين (Nick Bostrom, Eliezer Yudkowsky, 1).

أيضا دقت بقواعد الاخلاق مسألة التنبؤ التي هي صلب الذكاء الاصطناعي، ففي العقود المدنية اذا ابرمت عقدا الكترونيا لغرض شراء سلع من موقع ما فإنه بمرور الوقت يمكن للذكاء الاصطناعي تخمين رغبات



المشتري ليقترح له مزيداً من السلع المطابقة لذائقته أو إبرام عقد شراء بناء على أمر مسبق، التساؤل المطروح هنا في حالة إبرام عقود وفق تنبؤات خاطئة فمن يتتحمل اللائمة الأخلاقية والمسؤولية القانونية عن هذا الخطأ، المتعاقدان أو المبرمجون أو غيرهم؟

أكثر ما يثير الجدل في القواعد الأخلاقية عالمياً خاصة تلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، هوانها دوماً ما تو kab هذه التقنية خطوة خطيرة، خشية أن يستبق الآخرين معايير الأخلاق لغرض حل مسألة ما، فهذه الأنظمة مصممة على جلب الحلول بغض النظر عن الجانب الأخلاقي أو الديني، وهذا ما أودى بالبعض إلى وصف هذه التقنية بأنها أحد "المخاطر الوجودية" فتركها بلا قواعد أخلاق قد يؤدي إلى تراجع الحياة الإنسانية على كافة المستويات، وأن موافقة هذه التقنية لقواعد الأخلاق سيغير الحياة الإنسانية نحو الأفضل لا محال.(Eliezer Yudkowsky, 4.).

التساؤلات المهمة حالياً ما الذي دفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (الرائدتين في مجال الذكاء الاصطناعي) إلى إرغام مطوريه إلى وضع سياسات ومبادئ أخلاقية؟

وما هي المحاذير التي تخشى عواقبها من تعليم هذه التقنية واتاحتها للجميع دون ان ترافق بقواعد الأخلاق؟
حري بنا عند الإجابة على التساؤل الأول، أن نذكر بأن الدول المتقدمة أولت أهمية لهذه التقنية لكونها باتت تقود محاور أساسية فيما يتعلق بالطاقة النووية والذرية والشمسية، وبات بإمكان تشغيل المفاعلات بناء على بيانات تم ادخالها للروبوتات أو أنظمة التشغيل الذكية مما يؤهلها للقيام بمهام المشغل كاملة ليس هذا فقط بل لها القدرة على التخمين والاستنتاج والأخذ بهذا الاستنتاج دون الحاجة لاي لتدخل بشري، وبهذا الفهم يمكننا أن نجد إجابة لتساؤلنا حول الدافع الأساسي لفرض قواعد أخلاقية على المطوريين من الدول المتقدمة، والذي يمكن في قابلية الذكاء الاصطناعي على تسخير الأمور في حالة ما، (حالات الظروف الطارئة، الانقلابات، سيطرة جماعة أو فئة من المخترقين أو المتسليين لأنظمة الذكاء الاصطناعي) بشكل يتعارض حماية المجتمع المدني، لأن تفرض تلك الأنظمة تطهيراً عرقياً أو حجراً صحيحاً صارماً أو تشغيل أنظمةً خدمةً لتجهيز أو معتقد ما يخدم فئة دون غيرها (Yudkowsky & Salamon, 4.).



أما ما يخص التساؤل حول المحاذير التي يخشى عواقبها، فإن الاحصائيات تشير إلى تزايد اللجوء إلى تقنية الذكاء الاصطناعي في أهم مجالات الطب خاصة تلك المتعلقة بالتلقيح الصناعي وعلم الأجنحة وتأجير الأرحام (تقنية متاحة في بعض دول الغرب) والجراحة العصبية، ولكن هذه المجالات (على الرغم من الاقبال عليها والتطور الذي شهدته) وشيوعها في الآونة الأخيرة، إلا أنها لا زالت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً لدى هذه المجتمعات بالمعايير الأخلاقية، على سبيل المثال لو أتيح لهذه التقنية تلقيح الأجنحة بغض النظر عن هوية الآبوبين أو دون موافقتهم أو موافقة المتربي أو حتى الاحتفاظ بالأجنحة أو التخلص منها بناءً على بيانات ترشح خيار ما، دون أن يكون محفوفاً بقواعد الأخلاق لا شك أن هذا الامر سيؤدي إلى إنهيار منظومة القيم وسيضعف جانب الدين والضمير في هذه المجتمعات (Bostrom & Yudkowsky, 2018).

وكذا ما يتعلق بالجراحة العصبية التي باتت تعتمد كلياً على تقنيات الذكاء الاصطناعي بدءاً من إمكانية زرع شريحة في الدماغ مروراً بتحفيز الأعصاب وصولاً إلى دراسات متقدمة حول إمكانية نقل بعض البيانات لأدمغة البشر (Corinne Cath, Fanny Meunier, Fisnik Dalipi, 2018, 3)، ولنا أن نتصور التقدم الهائل الذي سيصاحب هذه التقنية وإمكانية استغلاله بطريقة لا أخلاقية تخل بكرامة الإنسان من قبل مطوريه، مع تزايد إمكانية محاكاة الدماغ أو حتى محاولات نقل ذكاء بين البشر وما يرافقها من انتهاكات لا أخلاقية. إذا بالممحصلة تسعى قواعد الأخلاق المنسقة للذكاء الاصطناعي إلى توجيه هذه التقنية نحو تثبيت أهم المفاهيم الإنسانية الضرورية التي من خلال التقيد بها يتحقق رفاه المجتمع، وبخلافها سيؤدي الامر إلى غياب الحق والعدالة (Corinne Cath, 2018, 3)، لا سيما في مسائل قانونية تمس بالحقوق المدنية للأفراد، وما يهمنا منها على وجه الخصوص ما يتعلق بالقانون المدني، وعليه فان دور قواعد الأخلاق توجيه الذكاء الاصطناعي نحو الشفافية والعدالة والمسؤولية.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ضمنت الذكاء الاصطناعي إمكانية تفسير النصوص القانونية وتؤكي الدقة فيما يتعلق بمبادئ العدالة والموضوعية وحقوق الإنسان واحضانها لقواعد الأخلاق قدر الإمكان، وما هذه إلا الخطوة الأولى نحو فرض قواعد قانونية منسقة لتقنية الذكاء الاصطناعي، والتي سنعمل إلى الإحاطة بها في المطلب الثاني.



المطلب الثاني

التأصيل القانوني للقواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي

أثار ظهور تقنية الذكاء الاصطناعي الكثير من التساؤلات حول السقف الذي سيقف عنده هذه التطور، والخشية من الدخول في انتهاكات لقواعد الأخلاق (غير الملزمة) المنسقة لهذه التقنية، فالأمر أولاً وأخيراً يحتاج إلى قواعد القانون الملزمة التي ترغم المطوريين على اتباعها وتحمل التبعات القانونية الناشئة عن انتهاكلها، فبات الحديث عن قواعد قانونية مشتركة بين المجتمعات المدنية تسقى أداء وتطور هذه التقنية بالشكل الذي يضمن عدم احتراق السقف المحدد لها، وبالنقص الذي رافق المدارس الفقهية الحديثة في تنظيم العالم الرقمي بشكل عام، ومواكبة الذكاء الاصطناعي بشكل خاص، أصبحت هذه التقنية متقدمة بخطوات على القواعد القانونية حتى أن الحلول الفقهية جاءت خجولة في مواجهة التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي

. (Vladimir Kamyshanskiy,

على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث موطن القوانين الفدرالية المتباينة أحياناً، التي أدخل فيها نظام حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأتمته القرار القضائي، انشغل الفقه الأمريكي حول ولوح تقنية الذكاء الاصطناعي في مضارب القانون الخاص امام المحاكم الأمريكية، تحديداً المسؤولية المدنية عامة والمسؤولية التقصيرية على وجه الخصوص، فتطرقاً لمفهوم العناية العادلة (The concept of reasonable care- in tort law) ، ولنوضح هذه المسألة نشير الى ان القانون الأنجلو أمريكي يعتمد على عناصر أساسية في المسؤولية التقصيرية تتمثل بالواجب واهمال الواجب (الضرر) وعلاقة السببية بينهما، هذه العناصر تتطلب تحليلاً وتفسيراً قائماً على الاستنتاج وفق معايير عامة، وقد تم اعتماد هذه التقنية في اروقة المحاكم الأمريكية حتى بات بأمكانهم الاعتماد على الانظمة الذكية في إقرار علاقة السببية في مسألة ما بناء على خوارزميات وبيانات متعلقة بالسابق القضائية، وهنا يدور التساؤل حول إمكانية هذه التقنية ان تستنتج بشكل سليم مقارب لاستنتاجات البشر (القاضي) او (ما يستقر في وجдан المحكمة) من تفسير مناسب للسببية، فهل يدرك الذكاء الاصطناعي مفاهيم مثل (الوجدان والقناعة والمعقول والتفسير) وربط الاحداث بشكل يضمن إحقاق الحق قدر الأماكن . (Mariano-Florentino Cuéllar, 2019..9).



وبوجود جيل جديد من الذكاء الاصطناعي المتقدم (يعرف بالذكاء الاصطناعي القابل للتفسير XAI، حيث يمكن لهذا الجيل الجديد حفظ البيانات وعرضها وتفسيرها واستنتاج قرار يحاكي القرار القضائي، فأصبح النقاش الفقهي منصبا على من تقع اللائمة الأخلاقية، وكيف سيتم تقدير الضرر المستقبلي الناشئ عن هذه التقنية (STATE of Wisconsin, Plaintiff-Respondent., Decided July 13, 2017.), وهل بالإمكان تحميم المطوريين أو المزودين (خدمة العملاء) المسؤولية التقصيرية في حالات الاستنتاجات الخاطئة والأخذ بمبدأ المسؤولية عن الضرر الناجم عن الإهمال في مواجهة الغير؟) (<https://caselaw.findlaw.com/court/ca-court-of-appeal/1806456.html>) .

وليس بعيد عن الوضع الأمريكي جاء موقف الاتحاد الأوروبي من هذه التقنية متبايناً بين مؤيداً ومعارض لاستخدامها في مجالات القانون، فمسائلة فرض قواعد قانونية تحيط الذكاء الاصطناعي وتواكبه أمر بالغ الصعوبة، فمنذ عام ٢٠١٥ نظمت مؤسسات و هيئات الاتحاد الأوروبي ما يقارب ٨٧ إطار قانونياً للعمل نحو تطبيق الذكاء الاصطناعي بقواعد الأخلاق والقانون، وتعزيزها بالتوجيهات القانونية (غير الملزمة) والمعدلة لعام ٢٠١٩، ولائحة الاتحاد الأوروبي الصادرة عام ٢٠٢٠ والتي تناولت موضوع المسؤولية المدنية وحقوق الملكية الفكرية ناهيك عن قواعد الأخلاق (Directive (EU) 2016/943 of the European Parliament and of the Council of 8 June 2016 on the protection of undisclosed know-how and business information (trade secrets) against their unlawful acquisition, use and disclosure (5)).

ومن ابرز المسائل التي تعرض لها الفقه في أوروبا ما يخص تعين المعيار الذي على أساسه تقرر المسؤولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي، فذهب رأي إلى اعتماد نصوص القانون المدني في بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا)، وعلى الرغم من الازد بها هذا التوجه ظلت بعض المفاهيم غير مكتملة، فعدا عن الغموض الذي يشوب موضوع المسؤولية المدنية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، ظهرت مسائل متعلقة بالأهلية القانونية والقدرة على القيام بالأعمال القانونية والاحوال الشخصية والملكية والحقوق المدنية المرتبطة بهذه التقنية (Karolina Ziemanin,: 14 August 2020 Accepted: 6 November 2020، اضاف إلى المفاهيم الواردة في القانون المدني لا تحكم إلا الأشخاص الطبيعيين



والمعنىين الممتعين بالأهلية القانونية؟ فهل يمتلك الذكاء الاصطناعي الأهلية القانونية؟ كنحتاج لهذه التساؤلات وغيرها توجه الاتحاد الأوروبي حديثاً إلى فرض لائحة تتضمّن المسائل المدنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. عربياً، جاءت المعالجات في بادئ الأمر بسيطة، فلا ننسى أن هذه التقنية الحديثة تتطلب اتفاقاً كبيراً، إذا فهي غير مُتاحَة إلا للدول العربية ذات الاقتصاد القوي، كالملكة العربية السعودية التي سعت إلى إحاطة هذه التقنية بالقواعد الأخلاقية والتوجيهات القانونية في بادئ الأمر لغرض تقليل المخاطر والاضرار من الناحية القانونية والناتجة عن هذه التقنية دون التطرق لوضع قواعد قانونية ملزمة للمطوريين أو حتى المستخدمين على الرغم مما انفقته المملكة على إدخال هذه التقنية في مجالات واسعة بضمنها المجال القانوني تحديداً المدني (التونسي آيات بن احمد ، ٢٠٢٤ ، ٣٩٨).

تجربة ناجحة قضتها الإمارات العربية المتحدة، رائدة الذكاء الاصطناعي عربياً، حيث أنشأت عام ٢٠٢٠ أول وزارة تهتم بهذه التقنية عُرفت (بوزارة الدولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بعد)، أطلقت هذه الوزارة ميثاق الإمارات العربية المتحدة لتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، وأهم ما جاء فيه المبادئ العامة وأخلاقيات تطوير واستخدام هذه التقنية (<https://uaelegislation.gov.ae/ar/policy/details/the-uae-charter-for-the-development-and-use-of-artificial-intelligence>).

أما في العراق فتعد تقنية الذكاء الاصطناعي تحدياً كبيراً للحكومة العراقية، خاصة في ظل الإمكانيات البسيطة ومحاولات النهوض بالواقع العراقي في شتى مجالات الحياة، فعلى الرغم من توجه الحكومة العراقية إلى تشكيل لجنة خاصة بالذكاء الاصطناعي ومواكبة تطوراته، ومحاولة إقامة مشاريع تربط بين هذه التقنية والتعليم والصحة والقانون، وفي ظل سعي الحكومة لأدراج هذه التقنية مستقبلاً ضمن مؤسساتها، إلا أن الواقع يشير إلى أن أكثر المواضع القانونية لهذه التقنية تحل باللجوء إلى القانون المدني العراقي، ومن الجلي أن القانون التقليدي لا يناسب هذه التقنية دائماً (كريم، سلام عبد الله ، ٢٠٢٢ ، ٢٢٤)، وهذا ما سنذهب إلى إيضاحه بصورة أوسع وأدق من خلال المبحث الثاني.



المبحث الثاني

اثر القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي على القانون الخاص

ان تقنية الذكاء الاصطناعي لازالت قيد التحديث فكلما تطورت كلما رافقتها تحديات جديدة تشكل عبء على المشرعین، لكونها تتطلب رؤی قانونية جديدة لحل المعوقات القانونية التي قد تشوب هذه التقنية حالياً ومستقبلاً، ومن خلال هذه المبحث سنستعرض التحديات القانونية التي واجهها المشرع متمثلة بالحاجة إلى تطوير قواعد القانون التقليدية لجعلها أكثر موائمة للمائل المتعلقة بأبرام العقود بـتقنية الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية عن أخطاء واهمال المنتجين والمطوروں، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول

اثر القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي على العقد

استقر الفقه القانوني في الآونة الأخيرة كتجه عالمي نحو تطوير قواعد القانون الخاص لجعلها أكثر موائمة لحداثة تقنية الذكاء الاصطناعي، ومرد ذلك إلى الرغبة الملحة لإيجاد حلول طارئة للتحديات الناجمة عن استخدام هذه التقنية، فوفقاً للفقه القانوني في كثير من الدول (محل المقارنة في بحثنا هذا) كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وعرباً الإمارات العربية المتحدة والسعودية والعراق، ذهبت نحو تطوير بعض قواعد القانون المدني في المسائل المتعلقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون الخاص، ولعل أكثر التساؤلات رواجاً في هذا الصدد، هو مدى إمكانية تطبيق القواعد القانونية للعقود التقليدية على العقود الذكية؟ بشكل عام لا يزال الوضع القانوني للعقود التي انشأتها الذكاء الاصطناعي يشوبه شيء من الغموض، لحداثة التقنية المستخدمة في إبرامها من جهة، ولاعتماد الكثير من الدول على قوانينها التقليدية عند معالجة مسألة العقود الذكية من جهة أخرى، وهذا الأمر بحد ذاته يتطلب إعادة تقييم للقوانين المدنية التقليدية المنظمة للذكاء الاصطناعي (Norhafiza Awang, /23197)، فإذا ما تطرقنا لصياغة العقود وانشأتها بالذكاء الاصطناعي أو ما يعرف بالعقد الذكي، ظهر مصطلح العقد الذكي لأول مرة بفضل عالم أمريكي يُدعى نيك زابو عام ١٩٩٤، الذي عرف هذا العقد بأنه "بروتوكول معاملات مُحوسب يُنفذ شروطه". كما اقترح



تحويل بنود العقد إلى رموز تُتفَّذ ذاتياً. وبالتالي، يمكن اعتبار العقد الذكي برنامجاً معلوماتياً يُتفَّذ الإجراءات التي تُثبِّي شروطه. ويتم ذلك من خلال تقنية البلوك تشين التي تحمي هذا النوع من العقود وتضمنه من أي تلاعب أو احتيال أو تزوير. نجد أنه يمثل الاتفاقيات الذاتية التنفيذ وفقاً لشروط واحكام يتم ترميزها بخوارزميات معينة مما يسهل عملية التفاوض، وان العقود الذكية تبرم بمجرد استيفائها الشروط التعاقدية، وسرعة تنفيذها مقارنة بالعقود التقليدية (Meenu. 2024. 3.). ، مما يعني اختلافاً واضحاً من حيث البنية والتكون بين العقد التقليدي والذكي الذي يتطلب آلية معينة لابرامه وتقسيمه وتنفيذها.

وعلى الرغم من السهولة التي توفرها العقود الذكية، من حيث سرعة الابرام وفورية التنفيذ وقابليتها للتطور أكثر من العقود التقليدية لوجود خاصية التنفيذ الذاتي للإجراءات المحددة مسبقاً دون الحاجة إلى الوسطاء، وإمكانية التنبؤ بالرغبات المحتملة خاصة في العقود المستمرة، أيضاً ما توفره هذه العقود من خفض لتكاليف المعاملات العقدية (Norhafiza. 4.). ، مع ذلك نلاحظ أنه يشوبها عيب تفسير لغة الخوارزميات، حيث يواجه الذكاء الاصطناعي أحياناً صعوبة في فهم سياق العقد الامر الذي يؤدي إلى غموض محتمل في لغته القانونية وهذا يقودنا إلى مغبة العقود القابلة لأكثر من تفسير، مما يجعلها أكثر عرضة للنزاع (Meenu, 4.). ، اضف إلى ذلك إمكانية خرق بيانات الذكاء الاصطناعي بشكل عام، وإمكانية تحيز الخوارزميات كونها غير خاضعة للرقابة البشرية في بعض العقود كالعقود المستمرة وعقود الرهن والضمان.

في الولايات المتحدة الأمريكية، تخضع العقود التقليدية مبدئياً لقانون الولاية والقانون العام (الذي وضعه القاضي) والقانون الخاص (الاتفاقية الخاصة بين المتعاقدين). حيث يتضمن القانون الخاص بشكل أساسي شروط الاتفاقية بين الأطراف، فيجوز للطرفين إبرام اتفاقية ملزمة دون توقيع وثيقة مكتوبة رسمية، إذا كان الطرفان متمتعين بالأهلية وأظهرا الإيجاب والقبول (صاحب، علي يوسف، ٢٠١٠، ٣٣٣)، أيضاً تخضع عقود البيع الدولية لاتفاقية الأمم المتحدة (اتفاقية فيينا)، أما العقود الإلكترونية فقد اعترفت مؤخراً بعض الولايات الأمريكية مثل (تينيسي واريزونا ونيفادا) بكونها عقود قانونية وملزمة للأطراف بموجب قانون المعاملات الإلكترونية، وقد سنت ولايات أخرى مثل (وايورمنغ، وإلينوي) لوائح داعمة لتقنية بلوك تشين التي يبرم من خلالها العقد الذكي (Timothy Soetan. 2025. 5.). ، وعليه كان توجه المشرع الأمريكي نحو الأخذ بالإيجاب



والقبول الإلكتروني، شريطة أن يكون الإيجاب الإلكتروني واضحًا من ناحية الأحكام والشروط لطرف الآخر، حتى يُعد به ويعتبر صحيحاً، وأن يكون القبول الإلكتروني واضحًا لتجنب النزاع قدر الامكان.

واكثر ما رسم التعامل بالعقود الذكية في الولايات المتحدة هو استخدامها في تداول العملات الإلكترونية، ومن الملاحظ أن القوانين المتعلقة بالعقود الذكية في أمريكا لم تأتي على شكل حزمة قوانين وإنما كانت مجزئه، ما بين القانون الخاص وقانون العقود وقانون المعاملات الإلكترونية وقوانين أخرى كقانون هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) وقوانين هيئة تداول السلع الآجلة (CFTC) لتنظم عملية إبرام العقود الذكية وضبطها من أكثر من جانب وفرض شبكة معقدة من الإجراءات لضمان توفير الأمان والشفافية في التعاقد الإلكتروني [\(https://www.cftc.gov/LawRegulation/CommodityExchangeAct/index.htm\)](https://www.cftc.gov/LawRegulation/CommodityExchangeAct/index.htm).

أما من ناحية القواعد المنسقة للعقود الذكية في أوروبا، فقد جاءت المعالجة الأوروبية لوضع النقاط على الحروف، من خلال اصدار لائحة عن الاتحاد الأوروبي عرفت بـ (REGULATION (EU) OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL 2024/1689) ، وهي كناعة عن قواعد ملزمة ومنسقة لذكاء الاصطناعي بمختلف جوانبه، وبعد هذا الامر سابقة تحسب للبرلمان الأوروبي في وضع اطار لذكاء الاصطناعي في الجوانب الأكثر تداولاً في المجتمع المدني، فقد أولت هذه اللائحة الأهمية لحل الإشكاليات التي تواجه العقود المبرمة عبر هذه التقنية، وقد سلطت هذه اللائحة الضوء على التعاقد بين دول الاتحاد الأوروبي والعقود المبرمة بين دولة من الاتحاد وأخرى خارجه، وقد فرضت الزامية التقيد بها في بعض العقود الإلكترونية لكونها توفر أكبر قدر من الأمان والرقابة على المستخدمين والمطوروين لهذه التقنية خاصة في عقود التوظيف وعقود العمل والشركات التجارية والبيوع الدولية Article (22)& (57) of REGULATION (EU) (2024/1689).

وأهم ما ركزت عليه اللائحة فيما يخص التعاملات بتقنية الذكاء الاصطناعي هو (اشترط الشفافية (transparency) المادة (١٣٧) من اللائحة) على المزودين والمستخدمين لهذه التقنية خاصة في مسائل الحقوق والوفاء بجميع الالتزامات وضرورة وضوح المعلومات حيث نصت على (أن الالتزامات المفروضة على مُزودي



ومُستخدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي المُحددة في هذه اللائحة لتمكين الكشف والإفصاح عن أن مُخرجات هذه الأنظمة مُولدة أو مُتلاعِب بها بشكل مصطنع (Article (135) of REGULATION (EU) 2024/1689.).

من الملاحظ ان اللائحة الأوربية أوردت قواعد منسقة عامة لكافة جوانب الذكاء الاصطناعي وتحدد ملزمة شرطية ان لا تتعارض مع قواعد القوانين المدنية والتحكيم الدولي والاتفاقيات الدولية، أيضاً ألمحت لائحة الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء بوضع قواعد عقوبات وفرض الغرامات الإدارية في حال مخالفة اللائحة (Article (179) of REGULATION (EU) 2024/1689.).

بعض الاراء القانونية في اوربا اشارات الى وجود ثغرات قانونية التي شابت اللائحة الأوربية منها غياب الحماية القانونية الكافية للمنتج والمطور حتى للمستخدمين، في حين برر آخرون وجود هذه الثغرات القانونية بمسائل تتعلق بالاعتراف بغياب قواعد قانونية مخصصة، مما يعني عدم ضمان حماية كافية للمستخدمين لكون جميع الدول الأعضاء تمتلك قواعد مسؤولية تطبق على هذا المجال، وبالتالي لا حاجة للتدخل التنظيمي (Artificial Intelligence and.426) & (Artificial Intelligence and.426).

بالنسبة لموقف التشريعات العراقية، فعلى الرغم من توجّه الحكومة العراقية نحو تخصيص لجان حكومية خاصة بالذكاء الاصطناعي، الا ان التشريعات لم تولي اهتماماً لهذه التقنية لحدثتها وعدم اعتماد مؤسسات الدولة والافراد على الاتمّة بشكل كافٍ، وان كل ما يتعلق بالعقود الذكية والمسؤولية عن الذكاء الاصطناعي والوكيل الالكتروني والملكية الفكرية ومسائل مشابهة تطبق عليها احكام القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، هذا الامر يعتبر ضعفاً في موقف المشرع العراقي الذي تأخر عن مواكبة تطور الذكاء الاصطناعي بفرض تشريعات خاصة به اسوة بالأممارات العربية المتحدة التي أصدرت (ميّاث تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي) واستحدثت وزارة خاصة للذكاء الاصطناعي.

نشير هنا كباحثة الى ان لهذه التقنية مستقبلاً واعداً بل أن أحدث التقارير تشير الى انها ستُعني عن الكثير من الوظائف والاعمال، وتدخل في كافة المجالات لا سيما القانون والاقتصاد (حيث إمكانية زيادة الاستثمارات بالاعتماد على هذه التقنية) والتعليم، وغيرها وستكون متاحة لمختلف الفئات العمرية، لهذا نأمل من المشرع العراقي تدارك الامر بأصدار قوانين خاصة بالذكاء الاصطناعي خاصة بعد ظهور الإشكاليات



التي رفقت هذه التقنية كالاستخدام الخاطئ أو قرصنة البيانات أو الاستخدام بلا رقابة بشرية، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان مجتمعات القانون كامريكا واوربا تداركت الامر بإصدار قوانين خاصة، فكيف لنا في العراق ان لا نتدارك الامر في ظل الضعف القانوني والانضباط في بعض المجالات وغياب الوعي المجتمعي اتجاه الاستخدام الأمثل لهذه التقنية، اذا الامر في العراقي يحتاج الى قوانين خاصة بالذكاء الاصطناعي بدلا من الاعتماد على القانون المدني العراقي في مواضيع متداولة كالعقود الذكية والوكيل الالكتروني والتحكيم الالكتروني والشركات التجارية الالكترونية والمسؤولية المدنية التي سنناقشها في المطلب الثاني من هذا البحث.

المطلب الثاني

اثر القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي على المسؤولية المدنية

ان التعامل الخاطئ بهذه التقنية سواء كان على مستوى ابرام العقد أو استخدام الالة قد يؤدي الى نشوء المسؤولية المدنية التي تتطلب (في اغلب الأنظمة القانونية) الخطأ والضرر وعلاقة السببية، وفي ظل حداثة هذه التقنية وضعف التشريعات التقليدية عن استيعابها حدث بعض الغموض في الأوساط الفقهية حول من يتحمل المسؤولية المدنية عن هذه التقنية؟

النظام القانوني في الولايات المتحدة تناول المسؤولية المدنية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي بشيء من التجزئة، فهو يحمل مصنعي ومطوري الذكاء الاصطناعي المسؤولية المدنية التقصيرية عن سلامة وشفافية مخرجات الذكاء الاصطناعي، اذا المسؤولية تقع على الكيانات البشرية لا على نظام الذكاء الاصطناعي، فيمكن فرض المسؤولية المدنية على المنتج او المطور لهذه التقنية، ونفيها عن الطرف الثالث (مزودوا البيانات وموردوا البرامج أو عقود الصيانة) (<https://www.supremecourt.gov/opinions>).

واخذ النظام القانوني الامريكي بتحقق المسؤولية التقصيرية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي بتتوفر عناصر المسؤولية خاصة اذا اقترنت بالإهمال (Ahmed Eldakak, 2024, 11.) ، وميزوا بين أنواع من المسؤولية (كمسؤولية المنتج أو المطور Products Liability)، وبالفعل اخذ القضاء الامريكي في بعض الولايات بفرض المسؤولية التقصيرية على المنتج أو مطور التقنية اذا كان قد أهمل في بعض خصائص منتجه وادى هذه الإهمال الى التعرض للضرر عندها تقع المسؤولية، وهنا علينا أن نتدارك أن عنصر (الضرر



في مُنْتَج أو آلَة تعتمد على الذكاء الاصطناعي) يختلف عما هو عليه في المنتجات التقليدية التي تكون ثابتة وشفافة نسبياً، بينما تتميز أنظمة الذكاء الاصطناعي (بالديناميكية) والتطور الذاتي فهي تتعلم وتتكيف وفق بيانات ضخمة مما يجعل اتخاذ القرار فيها صعباً يشوبه الغموض حتى بالنسبة لمطوريها حيث عرفت هذه الحالة في الأوساط الأمريكية بـ (black-box) (Mindy Duffourc & Sara Gerke, 2024).^{5.5} فلطالما أثارت مرونة الذكاء الاصطناعي تساؤلات جوهرية حول مسؤولية المنتج، بما في ذلك ما إذا كان النموذج أو النظام المُولَّد بواسطة الذكاء الاصطناعي يندرج تحت التعريف القانوني "المنتج" لأغراض دعاوى المسؤولية، وما إذا كان مطور الذكاء الاصطناعي، أو الشركة التي تستخدمه، أو كليهما، خاضعين لمسؤولية، ونطاق المخاطر والأضرار المتوقعة بشكل معقول، نظراً لأنَّ أنظمة الذكاء الاصطناعي مصممة ذاتياً للتطور المستمر، وعلى هذا الأساس نجد أنَّ جوهَر التقاضي والنقاشه التشريعية الجارية في الولايات المتحدة الأمريكية هو أنَّ يصلوا لطريق يمكن من خلاله تطبيق أطر مسؤولية المنتج التقليدية على المنتج لذكاء الاصطناعي، وقد أثارت بعض القضايا الحديثة في أوساط القضاء الأمريكي التحديات القانونية التي يمثلها الذكاء الاصطناعي، وفي إحدى القضايا المُرْفوعة أمام المحكمة العليا في لوس أنجلوس، إحتاج المدعى بان الخوارزميات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لموقع إلكترونية مُختلفة تُسبِّب أضراراً بالصحة النفسية، كالإدمان والقلق والاكتئاب وأحياناً الانتحار لدى الفَصَر، وعلى هذا الأساس أفتَت هذه الدعوى الضوء على أنَّ أنظمة الذكاء الاصطناعي المصممة لزيادة تفاعل المستخدمين بحجَّة أنها تستغلُّ نقاط الضعف النفسية لا سيما لدى المراهقين، وناقشت المُدعون في هذه القضية مسألة كون هذه المنتصات مُصممة بشكل معيب وتفقر إلى التحذيرات الكافية مما يجعلها خطيرة بشكل غير معقول على الفَصَر، وإن توافر عنصر الاتهام من منتجي هذه المنتصات قد يرفع نسبة الخطير .^{2025.} (Patricia Alberts.)

حاول الفقه القانوني الأمريكي تأطير المسؤولية التقصيرية عن المنتج بالذكاء الاصطناعي بالنظريات التي أحاطت بالمنتج التقليدي وذهبوا إلى ضرورة توافر (عيوب التصميم، عيوب التصنيع، وعدم التحذير) وذهبوا إلى الایصاد بفرض المسؤولية المحتملة للآلات المستقلة، وهذا هو الرأي الراجح في الوقت الحالي لكونه يبني المسؤولية التقصيرية بمجرد توافر الخطأ والضرر والسببية مع توافر الاتهام، ويتحمل المطوروون المسؤولية



وفقاً (لقانون مسؤولية المنتج) product liability law (Mindy &Sara, 18.) وعلى هذا النحو كان توجه القضاء في أمريكا (N.D. Cal. 10) WL 7524912 2023 MD-3047.

رد البعض على هذا الرأي بأن التصميم متغير وليس ثابت كما في المنتجات التقليدية وكذلك التصنيع متتطور باستمرار فهل نحمل المطور المسؤولية في مثل هذه المرحلة الانتقالية؟ أما عيب التحذير فأشاروا إلى أن التحذير يكون في المخاطر المتوقعة حسراً أما غير المتوقعة كالإدمان أو سوء الاستخدام فلا مسؤولية عليها، وفيما يتعلق بالإهمال فتساءلوا حول معيار اعتبار شركة ما (مهملة) لفشلها في اختبار أو مراقبة نظام الذكاء الاصطناعي بشكل كافٍ خاصة إذا كان الذكاء الاصطناعي متاحاً لأي شخص لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنت هذه النظريات معقدة بسبب طبيعة "الصندوق الأسود" للذكاء الاصطناعي، مما قد يجعل من الصعب تحديد سبب الضرر أو تحديد المسؤولية، ويرى آخرون أن مع تزايد انتشار الذكاء الاصطناعي، ستزداد الدعاوى القضائية المتعلقة بمتطلبات الإصابة والوفاة بسبب الخطأ والإهمال وغيرها من الأضرار التي يُزعم أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تسببت فيها وهذا يتطلب مزيداً من التحليل للمسؤولية المدنية الناشئة عن هذه التقنية (Mindy &Sara, P.No. 18)&, Paul & Jean, Artificial Intelligence: The Black (Mindy &Sara, P.No. 18.)

.(Box.)&

لا ننكر ان المواقف المتضاربة للفقه والقضاء (في أمريكا) اتجاه المنتج أو المزود أو المطور وتحميه المسؤلية المدنية قد ولدت أفكار قانونية تخدم تقديم الذكاء الاصطناعي وتعزيز (المسؤولية الصارمة) بدلاً من البحث عن الإهمال لأن المسؤولية الصارمة تتطلب بالإضافة إلى عناصر المسؤولية المدنية المعروفة إضافة عنصر النية، في حين رجح البروفيسور الأمريكي (ريان أبوت Ryan Abbott) (الذي يعتبر من أوائل الباحثين في علاقة القانون بالذكاء الاصطناعي) ان أجهزة الكمبيوتر لم تعد مجرد أدوات هامدة يتحكم بها الأشخاص، بل هي في بعض الحالات على الأقل تتولى أنشطة كان يقوم بها البشر Catherine M. Sharkey, (سابقاً وتحل محل الشخص العاقل وتتوفر عنصر الإهمال امر محقق .(2024, .25.



بمقارنة الموقف القانوني للولايات المتحدة الأمريكية مع قرار البرلمان الأوروبي بشأن قواعد القانون المدني بشأن الروبوتات الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية لسنة ٢٠١٧ (ان www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2025/776426)، نجد ان القرار شخص وجود عدم تطابق بين قانون المسؤولية التقصيرية التقليدي القائم على الخطأ والمصمم لصانعي القرار البشري وبين المسؤولية الناشئة عن التحديات التي تفرضها آلات الذكاء الاصطناعي، حيث حدد القرار عدة اوجه تثبت قصور القانون المدني في معالجة المسؤولية المدنية عن هذه التقنية منها عدم قدرة الضحايا على الحصول على مسؤولية الإنفاق عن الأنظمة التي تعتمد على البرامج والتي تتطور بعد النشر، و متطلبات الإثبات المرهقة بموجب القواعد الإجرائية المعمول بها في أوروبا.

ولمعالجة هذه الثغرات اقترح القرار إصلاحاً صارماً للقانون بشأن المسؤولية المدنية حيث سيخضع المشغلون أو المالكون الذين يُعرفون بأنهم أولئك الذين يتحكمون في الأنظمة الروبوتية ويستفيدون منها لمسؤولية صارمة أو قائمة على المخاطر بغض النظر عن وجود الخطأ، وبالتالي استيعاب المخاطر وتحفيز التصميم بطريقة اكثر اماناً لكونه سيضمن التأمين الإلزامي والتعويض للمتضررين وسيعطي صندوق تعويضات مركزي الحالات التي لا يمكن فيها تحديد أي طرف مسؤول.

وبالفعل تم اصدار هذا القرار الذي الحق فيما بعد باللائحة الأوروبية لعام ٢٠٢٤، نجد ان الأخيرة قد جاءت واضحة وموحدة (على خلاف موقف المشرع الأمريكي الذي يدور بين المسؤولية الصارمة وبين البحث عن عنصر الإهمال لاقرار المسؤولية)، فقد تضمنت اللائحة حزمة من القواعد المنسقة للمسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي، حيث اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي التوجيه الأوروبي الجديد بشأن المسؤولية عن المنتجات المعيبة والذي يحل محل توجيهه الأوروبي للمسؤولية عن المنتجات لعام ١٩٨٥ المعمول به سابقاً، مما يحدث تغييراً جذرياً في قواعد المسؤولية عن المنتجات داخل الاتحاد الأوروبي.

يهدف هذا التوجيه أيضاً إلى فرض حزمة من التدابير الرامية إلى توحيد قواعد المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي، ويمتد هذا التوجيه إلى فرض المسؤولية عن المنتجات الرقمية الجديدة مثل وثائق التصميم الرقمي



والبرمجيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي، علاوة على ذلك، يعتبر مطورو أو مصنفو البرمجيات، بمن فيهم مزودو أنظمة الذكاء الاصطناعي وفقاً للائحة ١٦٨٩/٢٠٢٤ مُصنعين وفقاً لمعنى التوجيه، وبالتالي يمكن تحميلهم مسؤولية الأضرار الناتجة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي الخاصة بهم، ولا يشترط وجود التزام عقدي بين مُصنّع البرمجيات والمُدعى لهذا الغرض (ELI: <http://data.europa.eu/eli/reg/2024/1689/oj>).

يهدف التوجيه أيضاً إلى مراعاة الطبيعة المتغيرة للمنتجات في العصر الرقمي والمخاطر المرتبطة بها، مع تعزيز حماية الأشخاص المتضررين، لا يقتصر الأمر على توسيع نطاق التطبيق وفئة المدعى عليهم المحتملين فحسب، بل يشمل أيضاً توفير إعفاءات واسعة النطاق من الإثبات لصالح الأطراف المتضررة، والتزامات إفصاح شاملة تقع على عاتق الشركات المدعى عليها، مما يمكن الأطراف المتضررة من إثبات ادعاءاتها بشكل أفضل.

من الناحية العملية، من المتوقع أن يؤدي توجيه مسؤولية المنتج الجديد إلى زيادة في التقاضي، لا سيما في الصناعات التي تصل منتجاتها إلى المستهلكين في نهاية سلسلة الإنتاج وعقود التوريد (بما في ذلك صناعات السلع الاستهلاكية، والأدوية/المنتجات الطبية، والسيارات، والبرمجيات). ويكتسب هذا أهمية خاصة نظراً لإمكانية رفع دعاوى تمثيلية بشأن قضايا مسؤولية المنتج، والتي قد تكون لها عواقب أشد وطأة من الدعاوى الفردية.

رؤيا مستقبلية، في الوقت الذي تتجه فيه أمريكا وأوروبا إلى فرض المسؤولية المدنية على منتجي الذكاء الاصطناعي وفرض التأمين وتضمن التعويض أضعف إلى أنها تقلل بشكل كبير وربما تُلغى، تكاليف التقاضي وغيرها من التكاليف الإدارية المرتفعة، وهذا يثبت فائدته في التبني المبكر لهذه التقنية وما يتبعه من نمو في قطاع تطوير هذه المنتجات والخدمات فبوجه آخر تجبر الشركات المطورة للذكاء الاصطناعي على إدراج تكاليف المنتج أو الخدمة تحسباً لحدوث الضرر الذي يفرض على الشركة التأمين والتعويض وهذا ما لا ترغب فيه.

عربياً من الملاحظ أن هناك نقصاً شرعياً في بعض الدول العربية، منها التشريع المدني العراقي الذي ما زال يتعامل بقواعد المسؤولية المدنية الواردة في القانون المدني العراقي، في حين أن تقنية الذكاء الاصطناعي



تحتاج الى منظومة شرعية متكاملة تتوافق مع الحاضر وتحمل معالجات متطرفة اسوة بالغرب، خاصة اذا ما علمنا انسار التعامل بتطبيقات الذكاء الاصطناعي البسيطة، ماذا لو تم اعتماد تقنيات متطرفة اكثر كما في (المركبات ذاتية القيادة الوكالة الالكترونية والاشراف وتقنيات السلامة الذكية و الخصوصية وحوكمة البيانات اضف الى مبادئ الشفافية وعدم التمييز والإنصاف الرفاهية المجتمعية والبيئية المسائلة الالكترونية)، عليه نجد أن افضل نظام مسؤولة يمكن تطبيقه هو هجين ما بين فرض قواعد المسؤولية المدنية العادية وقواعد المسؤولية الصارمة التي أخذ بها بعضا من الفقه الامريكي الذي افترض خطأ الآخرين القابل للدحض كما ان فرض قواعد منسقة للذكاء الاصطناعي و التأمين الإلزامي يجعله يشمل كل من منتج البرمجيات والمزود والمطور قد يسهم في تقليل المخاطر ومواجهة بعض من العقبات المستقبلية المتعلقة بهذه التقنية، كما ان اعتماد الحلول التي وضعتها أحكام القضاء الامريكية والأوروبية وخاصة فيما يتعلق بمفهوم العيب وإثبات وجود علاقة سلبية، امر ضروريا نأمل ان يتوجه له المشرع والقضاء العراقي.



الخاتمة

أتجهت اغلب دول الغرب (الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا) الى إيلاء تقنية الذكاء الاصطناعي أهمية قصوى لكونها لا تمثل مستقبل الاعمال والوظائف فحسب بل تمثل مستقبل البشرية اجمع، ولهذا نجد ان هذه الدول قد أقرت في انظمتها القانونية الوطنية ما يعزز استخدامها بشكل أمن وضمان التعويض عن إضرارها الناتجة عن الخطأ أو الاهمال، فبدأ الامر بفرض قواعد الاخلاق والالتزام منتجي أنظمة الذكاء الاصطناعي بوضع قواعد اخلاقية توضح سياستها في مواجهة المستخدمين، وتطور هذه التقنية وتدخلها في اغلب مجالات الحياة ادى هذا الامر الى فرض قواعد القانون لا سيما قواعد القانون المدني سواء تلك المتعلقة بإبرام العقود أو تنفيذها أو المسؤولية المدنية بشكل عام، هذا التوجه لم يعد كافيا في ظل انتشار التقنية مما حدى بالاتحاد الأوروبي نحو اقرار لائحة خاصة بالقواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢٤ والتي تناولت مسائل مهمة من ناحية القانون المدني خاصة مسائل (إبرام العقود والمسؤولية المدنية)، وقد كشف اعلان هذه اللائحة ودخولها في حيز التنفيذ عن نقص تشريعي ومعالجات فقيرة لدى المشرع العراقي الذي اعتمد قواعد القانون المدني بدلا من تخصيص منظومة قانونية متكاملة لهذه التقنية.

النتائج

- ١- سعت الدول الى فرض قواعد الاخلاق على منتجي ومطوري الذكاء الاصطناعي وكانت اهم هذه القواعد ما يتعلق بتبادل البيانات الشخصية لأفراد المجتمع وحماية الحقوق المدنية والملكية الفكرية.
- ٢- الهدف الاسامي من فرض قواعد الاخلاق هو لمواكبة الذكاء الاصطناعي خطوة بخطوة، خشية أن يستيقن الاخير معايير الاخلاق لغرض حل مسألة ما، لكون هذه الأنظمة مصممة على جلب الحلول دون الاعتبار لجانب الأخلاقي أو الديني وهذا ما يضمن وجود العدالة.
- ٣- لا يزال الوضع القانوني للعقود التي انشأتها الذكاء الاصطناعي يشوبه شيء من الغموض، لحداثة التقنية المستخدمة في ابرامها من جهة، ولاعتماد الكثير من الدول على قوانينها التقليدية عند معالجة مسألة العقود الذكية من جهة أخرى، وهذا الامر بحد ذاته يتطلب إعادة تقييم للقوانين المدنية التقليدية المنظمة للذكاء الاصطناعي.



٤- نلاحظ انه العقود الذكية يشوبها عيب تقسيير لغة الخوارزميات، حيث يواجه الذكاء الاصطناعي أحياناً صعوبة في فهم سياق العقد الامر الذي يؤدي إلى غموض محتمل في لغته القانونية وهذا يقودنا إلى مغبة العقود القابلة لأكثر من تقسيير، مما يجعلها أكثر عرضة للنزاع

٥- اعترفت بعض الولايات الأمريكية مؤخراً مثل (تينيسي واريزونا ونيفادا) بالعقود الالكترونية وعدتها قانونية وملزمة للأطراف بموجب قانون المعاملات الالكترونية، وقد سنت ولايات أخرى مثل (وايورنج، وإلينوي) لوائح داعمة لتقنية بلوكتشين التي يبرم من خلالها العقد الذكي، وكان توجه المشرع الأمريكي نحو الأخذ بالإيجاب والقبول الالكتروني، شريطة أن يكون الإيجاب الالكتروني واضحًا من ناحية الأحكام والشروط للطرف الآخر.

٦- سعى الاتحاد الأوروبي إلى وضع قواعد منسقة للعقود الذكية من خلال اصدار لائحة عن الاتحاد الأوروبي (REGULATION (EU) OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL 2024/1689)، قابلة للتنفيذ بدء من ٢٠٢٥، وهي كناعة عن قواعد ملزمة ومنسقة للذكاء الاصطناعي بمختلف جوانبه.

٧- أهم ما ركزت عليه اللائحة فيما يخص التعاملات بتقنية الذكاء الاصطناعي هو (اشتراط الشفافية على المزودين والمستخدمين لهذه التقنية خاصة في مسائل الحقوق والوفاء بجميع الالتزامات transparency) وضرورة وضوح المعلومات حيث نصت على (أن الالتزامات المفروضة على مُزودي ومستخدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي المحددة في هذه اللائحة لتمكن الكشف والإفصاح عن أن مُخرجات هذه الأنظمة مُولدة أو مُتلاعبة بها بشكل مصطنع)

٨- فيما يخص المسؤولية المدنية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي فإن النظام القانوني في الولايات المتحدة تناولها بشيء من التجزئة، فهو يحمل مصنعي ومطوري الذكاء الاصطناعي المسؤولية المدنية التقصيرية الناتجة عن الخطأ أو الهمال عن سلامة وشفافية مخرجات الذكاء الاصطناعي، وأشار إلى أن المسؤولية تقع على الكيانات البشرية لا على نظام الذكاء الاصطناعي، فيمكن فرض المسؤولية المدنية على المنتج أو المطور لهذه التقنية، ونفيها عن الطرف الثالث (مزودوا البيانات ومواردها البرامج أو عقود الصيانة)



- ٩- حاول الفقه القانوني الأمريكي تأطير المسؤولية التقصيرية عن المنتج بالذكاء الاصطناعي بالنظريات التي أحاطت بالمنتج التقليدي وذهبوا إلى ضرورة توافر (عيوب التصميم، عيوب التصنيع، وعدم التحذير) وذهبوا إلى الإيماء بفرض المسؤولية المحمولة للآلات المستقلة التي تعتمد على أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- ١٠- لجأ الاتحاد الأوروبي إلى اصدار لائحة منسقة للذكاء الاصطناعي رقم ٢٠٢٤/١٦٨٩، التي شملت حزمة من القواعد المنسقة للمسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي، حيث اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي التوجيه الأوروبي الجديد بشأن المسؤولية عن المنتجات المعيبة والذي يحل محل توجيه الأوروبي للمسؤولية عن المنتجات لعام ١٩٨٥ المعمول به سابقاً.

الوصيات

١- نوصي المشرع باقرار القواعد الاخلاقية التي تتواءم مع طبيعة المجتمع حيث ان لهذه التقنية مستقبلاً فأحدث التقارير تشير الى انها ستُغْنِي عن الكثير من الوظائف والاعمال، وتدخل في كافة المجالات لا سيما القانون والاقتصاد (حيث إمكانية زيادة الاستثمارات بالاعتماد على هذه التقنية) والتعليم، وغيرها وستكون متاحة لمختلف الفئات العمرية، لهذا نأمل من المشرع العراقي تدارك الامر بأصدر قوانين خاصة بالذكاء الاصطناعي خاصة بعد ظهور الإشكاليات التي رافقته هذه التقنية كالاستخدام الخاطئ أو قرصنة البيانات أو الاستخدام بلا رقابة بشرية، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان مجتمعات القانون كامريكا واوروبا تداركت الامر بإصدار قوانين خاصة، فكيف لنا في العراق ان لا نتدارك الامر في ظل الضعف القانوني والانضباط في بعض المجالات وغياب الوعي المجتمعي

٢- اغلب الدول المصصمة لتقنية الذكاء الاصطناعي واجهت تحدياً في تفسير العقود لمبرمة عبر هذه التقنية لكونها تتمتع بلغة خوارزميات قد تكون غامضة من الناحية القانونية مما قد يسبب النزاعات المدنية وعليه سعت هذه الدول إلى وضع قوانين خاصة بالعقود المبرمة عبر هذه التقنية كالتجربة الأمريكية والأوروبية التي نأمل ان يحذوا مشرعنا العراقي حذوها.



٣- نأمل من المشرع اتخاذ خطوة نحو سن التشريعات المدنية لجبر الضرر والتعويض وفرض التأمينات على منتجي هذه التقنية وتحديد موقف المشرع من العناصر الواجب توافرها لفرض المسؤولية التقصيرية، اسوة لما اقرته لائحة الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٢٤ والتي حوت خلاصة الجهود القانونية والاراء القيمة التي جاءت من سنتين خبرة في التعامل مع هذه التقنية.

٤- تداولت الاوساط الفقهية القانونية اراء حول نوعين من المسؤولية (المسؤولية التقصيرية المبنية على الخطأ وثبوت الاعمال) و (المسؤولية الصارمة التي تتطلب توافر النية) اي نية الاضرار بالغير، وهذا ما الزم الشركات في الولايات المتحدة بالالتزام بالقواعد المدنية الخاصة بالمسؤولية وتحديد سياسة الشركة في تقدير الضرر المحتمل بما يضمن حق المستخدمين، وعليه نأمل من المشرع العراقي الى الاخذ به.



قائمة المراجع

المجلات

١ - صاحب، علي يوسف ، ٢٠١٠ ، مفهوم العقد في القانون الانكلو امريكي دراسة مقارنة، مجلة الفادسية للقانون والعلوم ال سياسية، العددان ١ و ٢ المجلد الثالث.

الرسائل الجامعية:

٢ - التونسي آيات بن احمد ، رسالة ماجستير بعنوان (القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية واثارها القانونية) دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢ هـ / ١٤٤٥ ، منشورة في المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار السابع، العدد ٧٣، في ١١-٢٠٢٤ .

٣ - كريم ، سلام عبد الله ، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، ٢٠٢٢ .

Books:

4- Ricoeur Paul, Figuring the Sacred: Religion, Narrative, and Imagination, 1995.

5- Nick Bostrom, Eliezer Yudkowsky, The Ethics of Artificial Intelligence, In Cambridge Handbook of Artificial Intelligence, edited by Keith Frankish and William Ramsey. New York: Cambridge University Press.

6- Eliezer Yudkowsky, Anna Salamon, 2010 Reducing Long-Term Catastrophic Risks from Artificial Intelligence. The Singularity Institute, San Francisco, CA.

7- Fanny Meunier, Fisnik Dalipi, Miguel Melo, Technical Report The Dawn of the Human-Machine Era A forecast of new and emerging language technologies (Sayers D, Sousa-Silva R, Höhn S, et al.), May- 2021.

8-Corinne Cath, Governing artificial intelligence: ethical, legal and technical opportunities and challenges, Oxford Internet Institute, University of Oxford, 2018, 1 St Giles, Oxford OX1 3JS, UK.

9- Soetan, Regulatory Uncertainty and Legal Recognition of Smart Contracts in Corporate Governance Federal University Oye Ekiti, Article in SSRN Electronic Journal, March 2025.



10- Cuellar, A Common LAW FOR THE AGE OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE: INCREMENTAL ADJUDICATION, INSTITUTIONS, AND RELATIONAL NON-ARBITRARINESS, NOVEMBER 2019

11- TATE of Wisconsin, Plaintiff-Respondent, v. Eric L. LOOMIS, Defendant-Appellant. Supreme Court of Wisconsin. Argued April 5, 2016. Decided July 13, 201.

12- Directive (EU) 2016/943 of the European Parliament and of the Council of 8 June 2016 on the protection of undisclosed know-how and business information (trade secrets) against their unlawful acquisition.

13-(EU) 2019/790 of the European Parliament and of the Council of 17 April 2019 on copyright and related rights in the Digital Single Market and amending Directives 96/9/EC and 2001/29/EC(2).

14- European Parliament resolution, of 20 October 2020 on intellectual property rights for the development of artificial intelligence technologies (2020/2015(INI)).

15-Official Journal of the European Union, REGULATION (EU) 2024/1689 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL of 13 June 2024, laying down harmonized rules on artificial intelligence and amending Regulations.

16- Artificial Intelligence and Civil Liability, Artificial Intelligence and Civil Liability, STUDY Requested by the JURI Committee, PE 776.426.

17- Eldakak, Alremeithi1, Dahiyat, El-Gheriani, Mohamed1 & Abdulla, Civil liability for the actions of autonomous AI in healthcare: an invitation to further contemplation, (2024).

18- Duffourc & Gerke, Decoding U.S. Tort Liability in Healthcare's Black-Box AI Era: Lessons from the European Union, Stanford technology law review Vol. 27:1 (2024).

Conference Paper:

18- Kamyshanskiy, Stepanova, Mukhina, & Kripakova, Digital society, artificial intelligence and modern civil law: challenges and perspectives, Astrakhan State University, st. Tatishcheva, 20 a, Astrakhan, Russia.

Thesis

19- Awang, Contract Law and Artificial Intelligence: Examine the Implications of AI on Contract Negotiation and Execution, Including the Challenges of Automated Contracting, Selangor City



University Malaysia, (INTERNATIONAL JOURNAL OF ACADEMIC RESEARCH IN BUSINESS AND SOCIAL SCIENCES) Vol. 14, No. 11, 2024.

Website:

20-(Sayers D, Sousa-Silva R, Höhn S, et al.), May- 2021.

<https://www.researchgate.net/publication/351904077>. Vist date 29-7-2025.

21- Ziemianin, Civil legal personality of artificial intelligence. 7 April 2021 Received,
<https://doi.org/10.14763/2021.2.1544>.

22-Meenu. (2024). The Impact of Artificial Intelligence on Contract Law: Challenges and Opportunities, Indian Journal of Law, 2(1), 24-31, P.No. 3 DOI:

<https://doi.org/10.36676/ijl.v2.i1.04>.

للحكومة الفيدرالية (federal government charged with regulating) هيئة تداول السلع الآجلة باللغة الإنجليزية- 23 الأمريكية مهمتها تنظيم عقود السلع والعقود المالية الآجلة

<https://www.cftc.gov/LawRegulation/CommodityExchangeAct/index.htm>.

موقع المحكمة العليا الأمريكية على الرابط- 24 chrome-

extension://efaidnbmnnibpcapcglclefindmkaj/https://www.supremecourt.gov/opinions/22pdf/21-1333_6j7a.pdf

25- Alberts,Calfo & Gabat, Artificial Intelligence: The ‘Black Box’ of Product Liability, April 4, 2025. <https://www.productlawperspective.com/2025/04/artificial-intelligence-the-black-box-of-product-liability/>

26-Catherine M. Sharkey, APRODUCTS LIABILITY FRAMEWORK FOR AI, Columbia SCIENCE & TECHNOLOGY LAW REVIEW, VOLUME XXV, NUMBER 2, 2024, P.NO.25.

27- Artificial Intelligence and Civil Liability, Artificial Intelligence and Civil Liability, by the JURI

Committee,PE776.426July2025,P.16.chrome<https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2025/776426>. Time of vist 2/8/2025.